

كانت النساء السوريات في قلب الأزمة التي ما تزال
مستمرة في القطر، ويجب أن يكونوا في قلب السياسات
التي ستفضي إلى سورية الديمقراطية التي يعمها السلام.

النساء في قلب السياسة السورية

الاستراتيجية الأولى لتضمين النساء في
عملية السلام

2018-2014



ملتقى سوريات يصنعن السلام

محتويات

1	مقدمة
2	أين تقف المرأة السورية في الصراع السوري
3	استراتيجية إدراج النساء
3.1	استبيان: ماذا تريد النساء السوريات من مؤتمر جنيف 2
3.1.1	خصائص العينة
3.1.2	تأثير الأزمة على عينة المستجيبين
3.1.3	النتائج
3.1.4	ما هي أولويات المرأة السورية؟
3.2	خارطة الطريق حول عملية بناء للسلام حساسة للجنس
3.3	ميثاق المرأة السورية
3.4	استراتيجية إدماج المرأة الأولى 2014-2018
3.5	التنفيذ والتمويل

1 المقدمة

مضى ما يزيد عن 33 شهراً منذ أن بدأت الأزمة في سورية، وهي التي تعد بكل المقاييس أزمة غير مسبوقه في تاريخ سورية. فقد تحولت التحركات التي قام بها شريحة من السوريين في آذار 2011 بهدف إحقاق عدد من الحقوق الإجتماعية والسياسية "وفي غضون أشهر قليلة فقط"، إلى حرب مسلحة بين القوى المتصارعة حول المناطق السورية واحدة تلو الأخرى إلى مناطق حرب.

تلاشت الدعوات البريئة إلى الديمقراطية والحرية وأفسحت الطريق أمام أصوات الرشاشات والقنابل والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة، والدبابات والطائرات العمودية المقاتلات الحربية، وتحولت سورية في وقت وجيز من إحدى أكثر واحات العالم أمناً، إلى أكثر أماكن العالم خطورة. ووصل الدمار إلى كل أجزاء سورية تقريباً بداية من درعا، ومن ثم حمص، ودمشق وريفها، وحماه، ودير الزور، وإدلب، وحلب، والرقة، إلخ.

وأصبح السوريون الذين استقبلوا في أكثر من مناسبة لاجئين قدموا من العراق ولبنان، لاجئين أنفسهم سواء داخل سورية أو في بلدان الجوار مثل لبنان والأردن وتركيا والعراق، وبلدان أخرى في أنحاء العالم. أما الضحايا فقد تجاوزت أرقامهم ربع مليون سوري بين قتيل وجريح. السوريون المحظوظون الذين ما يزلون على قيد الحياة اليوم، والذين كانوا يدعون ذات مرة إلى الحرية، فقد باتوا سجناء في زنازات كبيرة، حيث لم يعد السفر في أرجاء القطر محفوفاً بالمخاطر وحسب، بل أن التنقل من منطقة إلى أخرى ضمن المدينة نفسها بات أمراً بالغ الصعوبة نظراً لكثرة الحواجز، والطوابير الطويلة من السيارات المتوقفة بانتظار التحقق منها.

وأصبحت الصورة كارثية يوماً بعد يوم مع استهداف البنية التحتية للبلاد خصوصاً قطاع الطاقة، حيث أدى نقص الوقود إلى جعل السوريين دون أي خيار سوى الاعتماد على الكهرباء حتى لغايات الطبخ، حيث أدت الحمولات الكبيرة على الكهرباء إلى خلل كبير بين الإنتاج والطلب، وهو ما يضاف لأعمال التخريب التي طالت محطات الكهرباء، وأدت فيما أدت لإغراق حلب وهي كبرى مدن القطر في ظلام دامس استمر لأشهر طويلة.

وقد أضاف البعد الدولي للأزمة السورية إلى حدتها، حيث أن الحلف المعادي للنظام في سورية والذي تقوده الولايات المتحدة متحالفة مع بريطانيا، وفرنسة، ودول الخليج، وتركيا، لم يكتفي بتقديم السلاح إلى الميليشيات المسلحة التي تقاتل النظام وحسب، ومنها مجموعات أصولية متشددة مرتبطة بتنظيم القاعدة، بل قام أيضاً بفرض عقوبات اقتصادية أثرت بشكل كبير على مقدرات حياة المواطن السوري العادي، حيث انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بشدة، مما أدى لارتفاع الأسعار بشكل حاد. وابتدأت السلع الأساسية الاختفاء من الأسواق، وإن وجدت فإن أسعارها باهظة جداً ما يمنع المواطن العادي من الحصول عليها.

وأصبحت سورية بكل بشاعة وكارثية وضعها الحالي ساحة حرب تتصارع فيها الإرادات الدولية التي انقسمت في جبهة مؤيدة للنظام بقيادة الاتحاد الروسي وجبهة معادية له بقيادة الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن سورية اليوم تشهد مخاض نظام عالمي جديد، كما شهدت في الماضي ولادة المسيحية والإسلام، وكما كانت مشعل الحضارة والتتوير. إلا أن الفارق المرير هو أن النظام العالمي الجديد يقتات على دماء السوريين، ويرتقي على أكوام مئات آلاف القتلى الذين سقطوا في سياق الأزمة.

2 أين تقف المرأة السورية من الأزمة في البلاد

كانت المرأة السورية تكافح قبل الأزمة في البلاد من أجل التطبيق الكامل لاتفاقية "السيداو" والتي هي بمثابة شرعة حقوق متكاملة للمرأة صادقت الجمهورية العربية السورية على الانضمام الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام 2002 مع خمسة عشر تحفظاً شمل بعض المواد والفقرات فيها، حيث كانت تعاني كما هي حال قريناتها في العالم العربي من الإقصاء الاجتماعي والتهميش بالنظر إلى عديد المصاعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها العالم العربي، والتي ترتبط بالتالي:

- غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق المرأة والطفل
- غياب احترام حقوق الإنسان عموماً
- الأزمات العسكرية وغياب الاستقرار الاجتماعي
- البطالة العالية وضعف التوظيف
- الأمية والفقر المرتفعين
- التنوع البطيء والإصلاحات الاقتصادية الضئيلة
- عدم المساواة بين الرجل والمرأة
- ضعف اندماج الفتيات والنساء في قطاع الخدمات وضبط الموارد
- التوزيع غير العادل للثروة سواء بين الرجل والمرأة، وبين الرجال أنفسهم
- المستويات المنخفضة في مجال التصنيع

عانت المرأة لقرون من ممارسات المجتمعات العربية الذكورية الطابع، حيث أدى ذلك إلى إضعافها، وجعلها تشعر أنها في مرتبة أقل من الرجل، وبالنتيجة إقصائها اجتماعياً. وعليه كانت النساء السوريات يحاولن التأقلم مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة، ومن ذلك ميثاق التخلص من كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف التنموية الألفية، وكلا الميثاقين يشجعان على التماسك الاجتماعي، والديمقراطية والعدالة والحقوق، وذلك من خلال المساواة بين الجنسين، ومن خلال التمكين الاقتصادي، ومحو أمية المرأة، والاحتواء وبناء السلام.

إلا أن اندلاع الأزمة والفظائع التي ارتكبتها الفرق المتناحرة أدت إلى توقف هذا المسعى، حيث وجدت النساء السوريات أنفسهن في قلب الأزمة، وعانين بوصفهن أمهات وزوجات وأخوات وبنات من فقدن الأحبة خصوصاً الأبناء والأزواج. وبغض النظر عن الأثر النفسي المترتب على ذلك فإن فقد الزوج رتب على الزوجة التصدي للتحدي وملئ الفراغ الذي خلفه الزوج، فبات لزاماً عليها تأمين قوت العائلة والاهتمام بشؤون المنزل وتربية الأطفال في الوقت ذاته، حيث يجب تأمين أقل مستويات العيش الكريم للأطفال، وهو أمر بالغ الصعوبة قبل الأزمة، فكيف أثناء الأزمة وكل ما رافقها ورافقها من بطالة وصلت إلى حوالي 48%.

ومع ذلك فهذا جزء واحد من المعاناة، حيث يرتبط الجزء الثاني بحقيقة أن الجهات المتصارعة قد استخدمت وأسأت استخدام المرأة بهدف إذلال فريق لآخر، لما للمرأة من قدسية في العالم العربي، وعلى اعتبار أن النساء يمثلن أعلى درجات الشرف لأبائهن وأخوتهن وأزواجهن. وعليه فإن إلحاق الأذى الجنسي بالنساء أو حتى اغتصابهن يساعد على إلحاق هزيمة نفسية بالطرف الآخر وإذلاله. وقد أوردت منظمات حقوق الإنسان تقارير عن حالات كثيرة من الاغتصاب والتحرش الجنسي في سورية خلال السنوات الثلاثة الماضية، والتي توجت بما يعرف اليوم "بجهاد النكاح" الذي تمارسه الميليشيات المسلحة المرتبطة بالقيادة، حيث تجبر النساء المختطفات على ممارسة الجنس مع المسلحين على مدار الساعة في ظل عقود زواج تمتد لساعة أو أكثر.

إلا أن وضع المرأة السورية كضحية لا يخبر القصة بالكامل، حيث نشطت بشكل كبير في العمل على إحلال السلام في سورية. وكان أن شرعت الناشطات السوريات والمنظمات النسائية السورية بعد فترة وجيزة من اندلاع الأزمة في تشجيع التوصل إلى تفهم أكبر للأزمة وكيفية حلها بأفضل السبل. وسافرت النساء السوريات بصفتن الشخصية أو كممثلات لمنظمات نسائية، والتقين بشخصيات سياسية عالمية هامة من أجل المساعدة على التوصل لنهاية سلمية للأزمة السورية. ومن منظور آخر فقد عملت كل امرأة سورية بشكل شخصي بوصفها أمّاً أو زوجة، أو أختاً أو ابنة على إقناع الدائرة المحيطة بها من الرجال بوضع السلاح جانباً والاحتكام للحوار السياسي.

إلا أن المجتمع السياسي المحلي الذي يهيمن الرجال عليه ما زال يرفض الإقرار بالدور الإيجابي الذي تلعبه النساء في إحلال السلام ونشر السلم الأهلي، وما يزال يحاول تحيية واستبعاد النساء عن أي منحنى يمكن من خلاله تشجيع التوصل لنهاية سلمية للأزمة، وللمعاناة التي يعيشها السوريون. كانت هذه هي حال جنيف 1، ومن المتوقع على الأغلب أن يكون وضع جنيف 2 مشابهاً، اللهم إلا إذا تمكنت النساء من إحداث الفارق.

3 استراتيجية تضمين النساء

شرح ملتقى سوريات يصنعن السلام بالاعتماد على الفهم العميق لما ذكر أنفاً على تنفيذ مبادرة تهدف إلى بناء أول استراتيجية لتضمين المرأة ، حيث تسعى هذه الاستراتيجية إلى ضمان المساهمة الكاملة والفاعلة للنساء السوريات في عملية صنع القرار الذي من شأنه أن يفضي إلى حل سلمي للأزمة السورية.

وتضمن التمرين تصميم وتنفيذ استبيان استهدف عينة من السيدات السوريات وذلك بهدف أن تركز الاستراتيجية على الشؤون المحقة والشرعية للسيدات السوريات عوضاً عن أن يتم إعداد مثل هذه الاستراتيجية في مطبخ أجنبي يستعمل مكونات غريبة عن الشأن السوري.

3.1 الاستبيان: ماذا تريد السيدات السوريات من جنيف 2

استجابات حوالي 550 سيدة من كافة مكونات الطيف السوري للاستبيان الذي حمل عنوان "ماذا تريد السيدات من مؤتمر جنيف 2"

3.1.1 خصائص العينة

تتوزع خصائص السيدات اللاتي استجبن للاستبيان وفق التالي:

3.1.1.1 العمر

تضمن الاستبيان 548 إجابة جاءت من سيدات تراوحت أعمارهن بين 15 و 70 سنة، ما يعني متوسطاً يبلغ 32.7 سنة.

الإحصاءات الوصفية					
	N	الأدنى	الأعلى	الوسطي	معدل الانحراف
العمر (سنة)	548	15.0	70.0	32.737	11.1244
Valid N (list wise)	548				

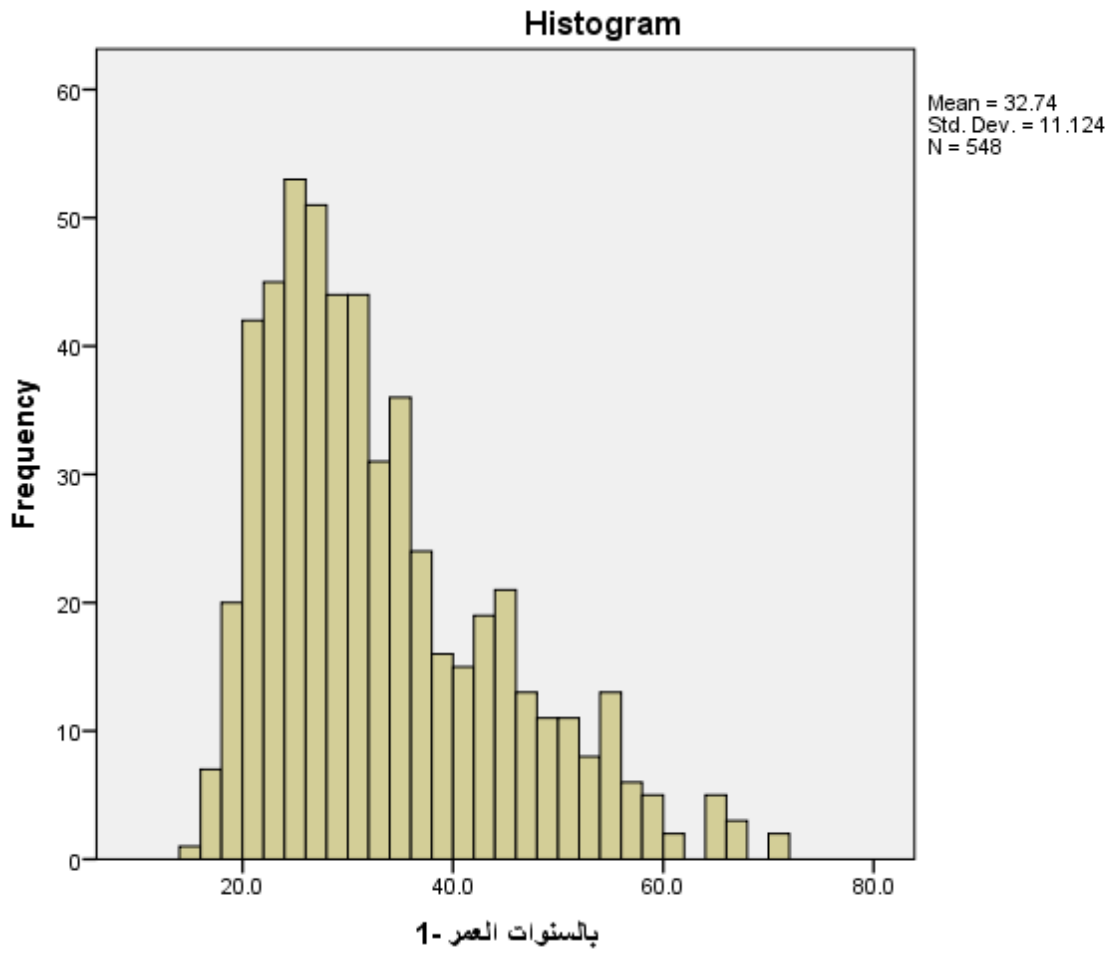
يوضح الجدول التالي الاستجابات وفقاً للشريحة العمرية.

كانت معظم المستجيبات من فئة الشبابات (20-40 سنة) ما يعكس الجدوى المتأتمية منه. على أنه تم الأخذ بعين الاعتبار الحكمة المتحصلة للسيدات موضوع العينة، حيث كانت نسبة جيدة منهن في الفئة العمرية بين 40-70 سنة، وهو صوت الأمهات والجدات.

1-العمر (سنة)				
	النسبة الجمعية	النسبة الصحيحة	النسبة	الوتيرة
متحقق	.2	.2	.2	15.0

16.0	4	.7	.7	.9
17.0	3	.5	.5	1.5
18.0	11	2.0	2.0	3.5
19.0	9	1.6	1.6	5.1
20.0	19	3.5	3.5	8.6
21.0	23	4.2	4.2	12.8
22.0	22	4.0	4.0	16.8
23.0	23	4.2	4.2	21.0
24.0	22	4.0	4.0	25.0
25.0	31	5.7	5.7	30.7
26.0	23	4.2	4.2	34.9
27.0	28	5.1	5.1	40.0
28.0	20	3.6	3.6	43.6
29.0	24	4.4	4.4	48.0
30.0	35	6.4	6.4	54.4
31.0	9	1.6	1.6	56.0
32.0	13	2.4	2.4	58.4
33.0	18	3.3	3.3	61.7
34.0	14	2.6	2.6	64.2
35.0	22	4.0	4.0	68.2
36.0	13	2.4	2.4	70.6
37.0	11	2.0	2.0	72.6
38.0	10	1.8	1.8	74.5
39.0	6	1.1	1.1	75.5
40.0	13	2.4	2.4	77.9
41.0	2	.4	.4	78.3
42.0	11	2.0	2.0	80.3
43.0	8	1.5	1.5	81.8
44.0	6	1.1	1.1	82.8
45.0	15	2.7	2.7	85.6
46.0	5	.9	.9	86.5
47.0	8	1.5	1.5	88.0
48.0	8	1.5	1.5	89.4
49.0	3	.5	.5	90.0
50.0	10	1.8	1.8	91.8
51.0	1	.2	.2	92.0
52.0	4	.7	.7	92.7
53.0	4	.7	.7	93.4
54.0	4	.7	.7	94.2
55.0	9	1.6	1.6	95.8
56.0	4	.7	.7	96.5
57.0	2	.4	.4	96.9
58.0	5	.9	.9	97.8

60.0	2	.4	.4	98.2
64.0	1	.2	.2	98.4
65.0	4	.7	.7	99.1
66.0	1	.2	.2	99.3
67.0	2	.4	.4	99.6
70.0	2	.4	.4	100.0
Total	548	100.0	100.0	



3.1.1.2 الوضع العائلي

يوضح الجدول التالي الوضع العائلي للمستجيبات:

الوضع العائلي					
		النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
		الوتيرة			
متحقق		6	1.1	1.1	1.1
	أرملة	15	2.7	2.7	3.8
	عازبة	229	41.8	41.8	45.6
	متزوجة	277	50.5	50.5	96.2
	مطلقة	21	3.8	3.8	100.0
	المجموع	548	100.0	100.0	

3.1.1.3 التحصيل العلمي

التحصيل العلمي					
		النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
		الوتيرة			
متحقق	-	13	2.4	2.4	2.4
	دبلوم	4	.7	.7	3.1
	إبتدائية	35	6.4	6.4	9.5
	هندسة	35	6.4	6.4	15.9
	معهد متوسط	74	13.5	13.5	29.4
	ماجستير	14	2.6	2.6	31.9
	دكتوراه	5	.9	.9	32.8
	دراسات عليا	6	1.1	1.1	33.9
	إعدادية	67	12.2	12.2	46.2
	ثانوية	134	24.5	24.5	70.6
	غير متخرجة	7	1.3	1.3	71.9
	درجة جامعية	154	28.1	28.1	100.0
	المجموع	548	100.0	100.0	

تميزت السيدات موضوع العينة بالتحصيل العلمي الجيد حيث كانت نسبة 79% منهن ممن تحصلن على دراسة ثانوية أو أعلى من ذلك.

3.1.1.4 الدخل

تم النظر أيضاً إلى موضوع الدخل كأحد العوامل الهامة في الاستبيان، حيث يعكس الجدول التالي توزع المستجيبات وفقاً لدخلهن الشهري:

توزع المستجيبات وفق الدخل الشهري					
		النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
		الوتيرة			
متحقق		94	17.2	17.2	17.2
	10000 - 20000	192	35.0	35.0	52.2

	5000 - 10000	76	13.9	13.9	66.1
	Less than 5000	112	20.4	20.4	86.5
	More than 50000	74	13.5	13.5	100.0
	Total	548	100.0	100.0	

يبين الجدول أن 20.4% من المستجيبات يتلقين ما يقل عن 5,000 ليرة سورية شهرياً، بينما لا تتلقى نسبة 17.2% منهن أي دخل. وبالاعتماد على الظروف المعيشية الملائمة فإن نسبة 13.5% منهن يكسبن ما يزيد عن 50,000 ليرة سورية شهرياً، والنتيجة المتحصلة هي أن غالبية العينة تقع في الشريحة الفقيرة.

3.1.1.5 أفراد العائلة

يوضح الجدول التالي عدد أفراد عائلات المستجيبات، حيث من الواضح أن عدد الأفراد هذا لدى غالبية المستجيبات هو بين 3-6 أشخاص، بينما كان العدد (4) هو الأكثر شيوعاً حيث مثل عدد أفراد العائلة لدى ما نسبته 19% من المستجيبات. أما الوسطي فقد بلغ 4.6 فرد.

المستجيبات وفق محدد عدد أفراد العائلة					
		الوتيرة	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
متحقق	.0	37	6.8	6.8	6.8
	1.0	23	4.2	4.2	10.9
	2.0	44	8.0	8.0	19.0
	3.0	62	11.3	11.3	30.3
	4.0	106	19.3	19.3	49.6
	5.0	86	15.7	15.7	65.3
	6.0	68	12.4	12.4	77.7
	7.0	54	9.9	9.9	87.6
	8.0	33	6.0	6.0	93.6
	9.0	15	2.7	2.7	96.4
	10.0	20	3.6	3.6	100.0
	Tota	548	100.0	100.0	

3.1.1.6 معدل متلقي الإعاقة

من الواضح أن عدد أفراد العائلة الذين يتلقون الإعاقة من المستجيبات هو 4 أفراد أو أقل لدى 88% من المستجيبات، بينما يبلغ 3 لدى 14% منهن، في حين أن 8% منهن فقط يقمن بإعالة ما يزيد عن 5 أفراد.

أفراد العائلة المتلقين للإعاقة					
		الوتيرة	النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
متحقق	.0	136	24.8	24.8	24.8
	1.0	134	24.5	24.5	49.3

2.0	77	14.1	14.1	63.3
3.0	76	13.9	13.9	77.2
4.0	57	10.4	10.4	87.6
5.0	26	4.7	4.7	92.3
6.0	12	2.2	2.2	94.5
7.0	12	2.2	2.2	96.7
8.0	13	2.4	2.4	99.1
9.0	3	.5	.5	99.6
10.0	2	.4	.4	100.0
المجموع	548	100.0	100.0	

3.1.1.7 مكان الولادة

يوضح الجدول التالي مكان ولادة المستجيبات للاستبيان، وهو ما يعطي فكرة عن الشمولية الجغرافية للعينة التي استهدفها.

		Respondents by Place of Birth			
		النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية	الوتيرة
متحقق	ادلب	6	1.1	1.1	1.1
	الحسكة	150	27.4	27.4	28.5
	الرفقة	7	1.3	1.3	29.7
	السويداء	81	14.8	14.8	44.5
	القنيطرة	6	1.1	1.1	45.6
	اللاذقية	28	5.1	5.1	50.7
	حلب	35	6.4	6.4	57.1
	حمّاه	12	2.2	2.2	59.3
	حمص	20	3.6	3.6	63.0
	خارج القطر	13	2.4	2.4	65.3
	درعا	8	1.5	1.5	66.8
	دمشق	109	19.9	19.9	86.7
	دير الزور	14	2.6	2.6	89.2
	ريف دمشق	54	9.9	9.9	99.1
	طرطوس	5	.9	.9	100.0
المجموع	548	100.0	100.0		

3.1.1.8 مكان الإقامة

يظهر الجدول التالي مكان الإقامة الحالي للعينة التي اشتمل عليها الاستبيان حيث تقيم نسبة 20% من المستجيبات خارج القطر، بينما تقيم 80% منهن داخل القطر، وبالتالي فإن مخرجات الدراسة تغطي بشكل رئيسي أثر الأزمة على المجتمع المحلي، وبدرجة أقل قسم من اللاجئين السوريين خارج القطر.

مكان الإقامة الحالي

		النسبة	النسبة الصحيحة	النسبة الجمعية
متحقق	في الخارج	110	20.1	20.1
	سورية	438	79.9	100.0
	المجموع	548	100.0	100.0

3.1.1.9 النشاطات الاجتماعية

بلغت نسبة المستجيبات اللاتي يعملن بشكل أو بآخر مع المنظمات الأهلية 22%، بينما كانت نسبة 10% منهن جزءاً من المنظمات النسائية الطابع. وبينت العينة أن 8.4% من المستجيبات كن جديداً على العمل الأهلي حيث لم تتجاوز مدة انتسابهن السنة الواحدة.

3.1.1.10 القيادة

وعلى الرغم من النسبة الضئيلة التي بلغت 10% فقط من المستجيبات اللاتي يعملن مع منظمات المجتمع المدني، فإن 22% قد مارسن بالفعل أدواراً قيادية، وبالتالي يمكن استشفاف قيامهن بنشاطات مجتمعية الطابع.

3.1.1.11 حقوق وقضايا المرأة

وضع فريق البحث بعض الأسئلة للوقوف على مدى معرفة المستجيبات بقضايا تخص المرأة ومنها الاتفاقية الدولية لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقرار الأمم المتحدة رقم 1325، والتدريب المتعلق بالدفاع عن قضايا المرأة، وكانت النتائج كالتالي:

- حصلت نسبة 10.9% فقط من المستجيبات على تدريب يتعلق بكيفية الدفاع عن قضايا المرأة
- كانت لدى ما نسبته 29.7% من المستجيبات معرفة بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- كانت لدى ما نسبته 34.1% من المستجيبات معرفة بقرار الأمم المتحدة رقم 1325

وبالتالي فقد عكست الدراسة فهماً جيداً لقضايا وحقوق المرأة بين المستجيبات.

3.1.2 تأثير الأزمة على عينة المستجيبات

طرح فريق البحث 24 سؤالاً تغطي قضايا سياسية، وثقافية واجتماعية بهدف الوقوف على الأثر الذي خلفته الأزمة على النساء السوريات. وفيما يلي ملخص الأسئلة والإجابات المتحصلة عليها:

- أجبرت 22.3% من المستجيبات على الهجرة خارج القطر
- أجبرت 42.9% من المستجيبات على تغيير منازلهن أكثر من مرة
- تمت استضافة 38% من المستجيبات لمدة من الزمن من قبل أقاربهن
- استقبلت 56.9% من المستجيبات مهجرين في منازلهن
- فقدت 28.8% من المستجيبات منازلهن
- قالت 31.8% من المستجيبات أن منازلهن تعرضت للنهب

- قالت 22.4% من المستجيبات أنهن فقدن عملهن، علماً أن العينة لم تكن بكليتها تمارس العمل من قبل الأزمة
- فقدت 7.5% من المستجيبات معيل الأسرة بسبب الأزمة
- أعلنت 19.3% من المستجيبات أنهن فقدن أحد أفراد العائلة في خضم الأزمة
- أعلنت 17.5% من المستجيبات أن مكان عملهن قد تم تدميره
- أجابت 42.3% من المستجيبات بنعم بالنسبة إلى فقدهن مدخراتهن
- أعلنت 5.1% من المستجيبات أنهن تعرضن لعنف جسدي
- أعلنت 3.1% من المستجيبات أنهن تعرضن لتحرش جنسي
- ذكرت 52.7% من المستجيبات أن وضعهن النفسي قد تأذى
- قالت 26.6% من المستجيبات أنهن رضخن لمساومات مؤذية بسبب الفقر
- أقرت 28.5% من المستجيبات قيامهن بمساومات مؤذية بسبب الخوف والضغط
- لم تستطع 28.5% من المستجيبات الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية
- فقدت 68.6% من المستجيبات قدرتهن الشرائية اللازمة لتأمين الاحتياجات الأساسية
- قالت 22.3% من المستجيبات أن الأزمة أجبرتهن على إيقاف تحصيلهن العلمي
- قالت 31% من المستجيبات أن أعضاء أسرهن قد أجبروا على وقف تحصيلهم العلمي
- ذكرت 52.6% من المستجيبات وقوع خلافات مع أقاربهن بسبب المواقف السياسية التي شكلت مصدر أزمة عائلية
- قالت 47.1% من المستجيبات أنهن غيرن عاداتهن الاجتماعية والثقافية بهدف التكيف مع الظروف الجديدة في مكان إقامتهن
- قالت 1.6% من المستجيبات أنهن حملن السلاح وشاركن في العمليات العسكرية

3.1.3 حقائق أخرى

- كانت غالبية المستجيبات اللاتي أجبرن على الهجرة خارج القطر من دمشق، وريف دمشق والحسكة
- كانت بعض المحافظات أكثر تأثراً بالشكل الذي أجبر سكانها على اختيار اللجوء الداخلي، وهذا واضح في محافظات ريف دمشق، دمشق، حمص، حلب، ودير الزور، بينما لم تكن الحال هي نفسها في محافظات أخرى مثل السويداء، وطرطوس، واللاذقية.
- كان تغيير مكان الإقامة أكثر وضوحاً في دير الزور، وريف دمشق، ودمشق، وحمص، وحماء، وحلب، والحسكة. وقد أجبر سكان المجتمعات المضيفة مثل اللاذقية على الانتقال من الأماكن الساخنة التي كانوا يقطنون فيها سابقاً والعودة إلى جذورهم الأساسية.
- كانت معظم النساء اللاتي أجبرن على الهجرة الداخلية من المتزوجات (109 من 277)، يليهن العازبات (71 من 229). وهذا يعكس تنقل العائلة والهجرة.

- وبشكل مشابه كانت معظم النساء اللاتي هاجرن خارج سورية من المتزوجات أيضاً (81 من أصل 277) مقارنة بالعازبات (34 من أصل 229)
- أجبرت 131 سيدة متزوجة من أصل 277 سيدة على تغيير مكان المسكن مقارنة بما مجموعه 87 سيدة عازبة من أصل 229 مستجيبة غيرن مساكنهن.
- استقبلت 90 من المستجيبات اللاتي يقمن في الخارج اشخاصاً مهجرين في مساكنهن، وهو ما يعكس حقيقة أن معظم المهاجرين يلجؤون للأقارب وليس لمخيمات اللجوء.
- قالت 80 من المستجيبات اللاتي يقمن خارج سورية أنهن فقدن منازلهن وهو ما يعكس المسار الطويل زمنياً نحو التعافي، خصوصاً مع معرفة أن 75 من منازل المستجيبات قد تعرضت للسلب والنهب.
- أظهر البحث أن المحافظات التي لم تعد تحت سيطرة الدولة قد شهدت معظم حالات السلب والنهب، وهو ما ينطبق على ريف دمشق، ودير الزور، وحمص وحلب.
- كان التأثير السلبي الأكبر للمهجرين السوريين لناحية متابعة التحصيل العلمي حيث ذكر 50% من السوريين المقيمين خارج القطر أن أفراداً من عائلاتهم قد توقفوا عن متابعة التحصيل العلمي. وبشكل مشابه فقد كان المهجرين السوريين أضعف قدرة على الحصول على احتياجاتهم الأساسية.
- كانت القدرة المالية على الوصول إلى الخدمات الصحية أقل لدى المهجرين منها لدى المواطنين المحليين (70% مقابل 30%)
- كانت النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب بمعظمهن من العازبات (9) تليهن المتزوجات (5) والأرامل (3). وقد تبين أن 8 من السيدات اللاتي تعرضن للاغتصاب كن خريجات جامعات.
- تراوح سن السيدات اللاتي تعرضن للاغتصاب بين 16-45 سنة، حيث كانت الغالبية بين 20-40 سنة، وكانت إحدى الحالات لقاصر تبلغ 16 عاماً.
- ليس لدى غالبية السيدات اللاتي تعرضن للاغتصاب معرفة بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (13 من أصل 17)، كما لم تتوفر لديهن الدراية بالقرار الأممي رقم 1325 (12 من أصل 17).
- تأثر التحصيل العلمي على كافة مستوياته، إلا أن إثبات ذلك كان مؤكداً ضمن العينة في المستويات الإعدادية والثانوية والجامعية.

3.1.4 ما هي أولويات السيدات السوريات

عبرت السيدات السوريات عن أولوياتهن، حيث أظهرت المستجيبات للاستبيان المواقف التالية:

بيان: أنا أريد دولة حرة وديمقراطية

✚ أجابت 91.8% من المستجيبات بالإيجاب، بينما سجلت 6.8% منهن موقفاً حيادياً، و0.4% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.1% على البيان.

بيان: أطالب بتمثيل عادل وكاف في مراكز صنع القرار

✚ وافقت 92.7% من المستجيبات، بينما سجلت 5.3% منهن موقفاً حيادياً، و0.7% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.3% على البيان.

بيان: يجب أن تكون السيدات جزءاً من عملية إحلال السلام

✚ وافقت 92.3% من المستجيبات، بينما سجلت 4.7% منهن موقفاً حيادياً، و1.6% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.4% على البيان.

بيان: يجب أن يتم تعويض المرأة تعويضاً عادلاً عن الخسائر التي تعرضن لها

✚ وافقت 96.5% من المستجيبات، بينما سجلت 2.4% منهن موقفاً حيادياً، في حين لم تجب 1.1% على البيان.

بيان: يجب احترام كافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق المرأة، وبناء السلام

✚ وافقت 88.7% من المستجيبات، بينما سجلت 7.5% منهن موقفاً حيادياً، و2.0% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.8% على البيان.

بيان: يجب احترام حقوق المرأة في التعليم، والملكية والعمل

✚ وافقت 97.4% من المستجيبات، بينما سجلت 0.5% منهن موقفاً حيادياً، و0.2% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.8% على البيان.

بيان: إن حرية المرأة في الحركة والتنقل هي حق من حقوقها ويجب احترام هذا الحق وعدم المساس به

✚ وافقت 94.7% من المستجيبات، بينما سجلت 2.9% منهن موقفاً حيادياً، و0.5% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.8% على البيان.

بيان: يجب مشاركة المرأة بشكل تام في الحياة الثقافية والاجتماعية

✚ وافقت 94.9% من المستجيبات، بينما سجلت 2.7% منهن موقفاً حيادياً، و0.5% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.8% على البيان.

بيان: للمرأة الحق في اختيار شريك حياتها وفي اختيار أن تحمل طفلاً أم لا

✚ وافقت 96.0% من المستجيبات، بينما سجلت 1.8% منهن موقفاً حيادياً، و0.4% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 1.8% على البيان.

بيان: يجب أن تشارك المرأة في عملية إعادة البناء

✚ وافقت 91.1% من المستجيبات، بينما سجلت 5.8% منهن موقفاً حيادياً، و1.8% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 2.2% على البيان.

بيان: يجب التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة

✚ وافقت 92.7% من المستجيبات، بينما سجلت 3.6% منهن موقفاً حيادياً، و0.9% موقفاً سلبياً.

بيان: أدمع إعادة دمج النساء اللاتي حملن السلاح في المجتمع بعد التوصل لنزع السلاح

✚ كان هذا البيان الأكثر جدلية، حيث وافقت 71.2% من المستجيبات، بينما سجلت 17.7% منهن موقفاً حيادياً، و9.1% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 2.0% على البيان.

بيان: هنالك حاجة لبرامج اقتصادية تساعد على إعادة بناء المصادقية وعلى إعادة بناء المشاريع النسائية المتضررة

✚ وافقت 93.4% من المستجيبات، بينما سجلت 4.0% منهن موقفاً حيادياً، ولم تسجل مواقف سلبية.

بيان: يجب إعداد برامج خاصة لإعادة دمج الفتيات القاصرات المتضررات

✚ وافقت 91.6% من المستجيبات، بينما سجلت 4.7% منهن موقفاً حيادياً، في حين لم تجب 3.6% على البيان.

بيان: هنالك حاجة لوسائل إعلام ذات توجه جندي

✚ وافقت 74.5% من المستجيبات، بينما سجلت 17.2% منهن موقفاً حيادياً، و1.5% موقفاً سلبياً، في حين لم تجب 6.9% على البيان.

3.2 خارطة الطريق نحو بناء السلام الحساس للجنود

توصل ملنقى سوريات يصنعن السلام مؤخراً إلى تبني خارطة طريق من سبع نقاط بهدف تحقيق هدفه الرامي إلى التوصل إلى عملية سلام في سورية تراعي مسألة المساواة بين الجنسين. وتتضمن خارطة الطريق مرحلتين هما مرحلة الأزمة، ومرحلة ما بعد الأزمة.

وتبني خارطة الطريق على النقاط السبع، حيث لكل من هذه النقاط عدد من الإجراءات.

الإجراءات	الالتزام
(a) تعيين سيدات بصفة كبير مفوضين/مبعوثي سلام لقيادة عملية السلام.	النقطة الأولى: حل الأزمة يجب بذل كافة الجهود لضمان العمل الممنهج بما يضمن مشاركة السيدات عملية إحلال السلام، وتوفير الخبرة الجندرية اللازمة لذلك.
(b) تضمين وتوفير الخبرات الجندرية في المستويات العليا لنشاطات دعم التفاوض.	
(c) تبني استراتيجيات لتضمين المزيد من السيدات في فرق المفاوضات	
(d) تأسيس منظمات جديدة ومنظمات مجتمع مدني لضمان إقحام منظمات المجتمع المدني النسائية في فرق المفاوضات	
(a) القيام بمراجعة شاملة للترتيبات المؤسساتية الحالية من أجل دمج القضايا الجندرية في تخطيط مرحلة ما بعد الأزمة	النقطة الثانية: تخطيط مرحلة ما بعد الأزمة يجب بذل الجهود لضمان مأسسة أفضل لموضوع مشاركة المرأة، وتطبيق التحليل الجندري لكافة عمليات تخطيط مرحلة ما بعد الأزمة، بحيث تتم مخاطبة احتياجات السيدات والفتيات، وإلغاء التمييز الجندري في كل مرحلة.
(b) تطبيق مبادئ الجندر على كافة استراتيجيات وتخطيط ما بعد الأزمة.	
(a) يجب دعم كافة مشاريع بناء السلام (التي تقوم بها النساء أو الرجال)	النقطة الثالثة: تمويل مرحلة ما بعد الأزمة على المجتمع الدولي أن يكون جاهزاً لزيادة التمويل المخصص لقضايا المساواة بين الجنسين، ولتمويل تمكين السيدات والفتيات في ظروف ما بعد الأزمة.
(b) إنشاء منصة للعمل والاستثمار لتحقيق تمويل القضايا الجندرية في مرحلة ما بعد الأزمة.	
(a) يجب أن تهدف الأعمال إلى مخاطبة احتياجات السيدات والفتيات في مرحلة ما بعد الأزمة.	النقطة الرابعة: قدرة مدنية مستجيبة للجندر بناء قدرات المجتمع المدني بهدف الاستجابة لاحتياجات ومهارات السيدات كي يتمكن من المشاركة في بناء مؤسسات الدولة كي تكون حساسة للجندر، وأقل تمييزاً ضد المرأة.
(a) ضمان المساعدة الفنية لبناء بنى إدارية شاملة، وعمليات لحل الأزمة، وهو ما يتطلب بالنسبة للبلدان الخارجة من الأزمات تقييماً متأنياً للأجراءات الخاصة المؤقتة، ومن ضمن ذلك الحصص المخصصة للمرأة.	النقطة الخامسة: تمثيل المرأة في حوكمة ما بعد الأزمة يجب أن تضمن الأمم المتحدة المساعدة الفنية في مجال العمليات التي تؤدي إلى حل الأزمة، والبلدان التي تخرج من الأزمات تشجع مشاركة المرأة في صنع القرار ضمن المؤسسات الحكومية، سواء كان ذلك عن طريق التعيين أم الانتخاب، ومن ضمن ذلك استعمال الإجراءات الخاصة المؤقتة مثل العمل الإيجابي، والمعاملة التفضيلية، والنظم التي تعتمد الحصص، كما ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان.
(b) النظر في موضوع مخاطبة التمييز ضد المرأة في كافة مراحل العملية السياسية.	
(c) إصلاح الإدارة العامة لضمان النظر في كافة الإجراءات، ومن ضمنها الحصص وخطط الترويج السريع الهادفة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية بكافة مستوياتها، وبناء القدرات لتحسين فاعليتها.	
(a) بذل جهود فورية وبعيدة المدى لمنع العنف الجنسي ومجابهته	النقطة السادسة: سيادة القانون العمل على ضمان سيادة القانون في كافة مراحل الأزمة، وهو ما من شأنه تشجيع حق السيدات والفتيات بالأمن والعدالة
(b) خدمات قانونية وخدمات دعم للسيدات والفتيات	
(c) إرساء الحد الأدنى من مقاييس الاستجابة لقضايا	

الجندر (خيارات لضمان دمج ذلك في نشاطات المساعدة الفنية التي يقدمها اللاعبون المنتمون لمنظمة الأمم المتحدة، مثل برامج التعويضات وباقي الجهات المعنية.	
(a) تبني برامج للتنمية المحلية والبنى التحتية تركز على المقاربة التشاركية الرامية لتطوير المجتمع، وهو ما يتطلب المشاركة المباشرة للمرأة والمنظمات الأهلية النسائية في إرساء الأولويات، وتحديد المستفيدين، وتقييم التنفيذ.	
(b) يجب أن تستهدف برامج خلق فرص العمل في مرحلة ما بعد الأزمة المرأة على وجه الخصوص بوصفها مجموعة مستفيدة. ويجب تطبيق مجموعة من المبادئ لضمان ألا يتلقى أي من الجنسين حصة تزيد عن 60% من العمالة. كما يتوجب على برامج العمل أن تضمن حصول العاملات على أجور يومية مباشرة، وأن تتم مخاطبة المعوقات التي تحول دون المشاركة المتساوية.	<p>النقطة السابعة: التعافي الاقتصادي</p> <p>يجب بذل الجهود لضمان تدخل المرأة على أسس متساوية كمشاركات ومستفيدات من برامج التنمية المحلية وخلق فرص العمل والخدمات الأساسية في ظروف ما بعد الأزمة.</p>
(c) تشجيع النساء على أن يكن في واجهة العمل الخدمي في قطاعات الصحة، وتوسيع الزراعة، والتعليم، وإدارة الموارد الطبيعية، ومنها الغابات.	

3.3 ميثاق السيدات السوريات

قام ملتقى سوريات يصنعن السلام بتسهيل لقاء بتاريخ 6 كانون الثاني 2014 حضرته ما يزيد عن 60 سيدة من خلفيات وثقافات مناطقية مختلفة، حيث تم تبادل الأفكار والآراء حول مقدرات السلام ومسألة تضمين المرأة في أي عملية سلام محتملة تخص سورية.

ووقعت الحاضرات ميثاقاً يدعو إلى ما يلي:

1. ضرورة وضع حد للعنف المستمر في البلاد واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوقف تصدير الأسلحة والمليشيات المسلحة إلى الأراضي السورية.
2. ضرورة رفع الحصار المفروض على بعض المناطق في القطر، وتسهيل جهود الإغاثة للمحاصرين.
3. حرمة ووحدة البلاد ورفض أي تسوية سياسية مؤسدة على أسس عرقية أو دينية أو طائفية.
4. رفض التدخل الأجنبي في صياغة الدستور المستقبلي والنظام السياسي في سورية.
5. ضرورة وقف الاتجار بالبشر.
6. ضرورة رفع العقوبات المفروضة على سورية، وتسهيل تدفق البضائع والخدمات إلى البلاد، وذلك بهدف تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي.

7. المساهمة الفاعلة لكافة المواطنين السوريين المقيمين في البلاد من خلال السماح بحريات سياسية أوسع، والسماح للمجتمع المدني ووسائل الإعلام بالعمل بحرية.
8. الأمل بسورية أفضل ترتكز على المواطنة الحقيقية وعلى حقوق الإنسان الرئيسية.
9. ضرورة مشاركة كافة السيدات المقيمات في سورية في العملية التفاوضية بوصفهن ممثلات حقيقيات للنسيج السوري.
10. ضرورة دمج السيدات السوريات في العملية الديمقراطية وضمان مشاركتهن الفاعلة في نزع السلاح من الميليشيات، وإعادة بناء سورية والعدالة الانتقالية.
11. ضرورة تقرير مصير السيدات المختطفات والسجينات وضمان عدم استخدامهن كوسيلة ضغط
12. ضرورة توفير برامج الدعم الاقتصادي الدولية المصممة لتمكين السيدات المتضررات اقتصادياً، ولتعليم أطفال سورية.

3.4 الاستراتيجية السورية الأولى لتضمين النساء 2014-2018

يتركز الهدف الرئيس لهذه الاستراتيجية في تجسيد كافة تطلعات السيدات السوريات فيما يتعلق بتكافؤ الفرص في صياغة المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وبالتالي ترتكز الاستراتيجية على الهدف الرئيس التالي:

ضمان المشاركة التامة للسيدات السوريات في عملية السلام من خلال مأسسة أفضل، وتطبيق عمليات التخطيط الملانمة التي تخاطب كافة أشكال التمييز الجنسي ضد المرأة سعياً للوصول إلى سورية حرة وديمقراطية تؤمن الفرص المتكافئة للجميع، وتحترم حقوق المرأة بشكل تام.

وتبني الاستراتيجية لتحقيق الهدف الرئيس على عدد من الركائز والإجراءات التي تم تصميمها لمخاطبة التحديات المختلفة التي تبعد المرأة عن المشاركة التامة في الحياة السياسية في سورية. وهذه الركائز والإجراءات هي كالتالي:

الركيزة الأولى
توحيد كافة النساء السوريات تحت مظلة تمثيلية واحدة قادرة على تنسيق وتوجيه كافة الجهود باتجاه التمثيل التام للسيدات في واجهة الحياة السياسية في سورية.

الوصف	
المؤسسات النسائية في سورية ما تزال ضعيفة ومشتتة، وعندما يتعلق الأمر بالسياسة فإن السيدات جزء من أحزاب سياسية تحمل أفكاراً مختلفة ومتضاربة أحياناً حول مستقبل سورية، في المقام الأول، وحول الدور المستقبلي وحقوق المرأة في المقام الثاني. وبالتالي يبدو من الأولوية بمكان توحيد جهود كافة النساء تحت مظلة شاملة واحدة تتسم بوحدة الهدف	
الإجراء 1.1	أثناء الأزمة إحداث الحركة الوطنية النسائية الديمقراطية التي ستعمل على تعزيز مشاركة السيدات السوريات في عملية السلام من خلال التأكيد على الحوار كبديل وحيد للعنف. وستعمل الحركة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية على ضمان تعيين السيدات بصفة وسيطات أو مبعوثات في عملية السلام.
بعد الأزمة	تحويل الحركة إلى حزب سياسي يخدم على تعزيز الممارسات الديمقراطية في سورية، وضمان حماية النساء، وحصولهن على حقوق متكافئة، وتمثيل سياسي قوي في أعلى دوائر صنع القرار
الركيزة الثانية	ضمان دراية أفضل لدى النساء ولدى المجتمع السوري عموماً بحقوق المرأة كما وردت في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وفي قرار الأمم المتحدة رقم 1325.

الوصف	
إن الترويج الفعال لمسألة حقوق المرأة تتطلب تصميم وتنفيذ عدد من النشاطات وبرامج التواصل التي ينتج عنها بالضرورة الوصول لأكبر شريحة من السوريين، وجعلهم على دراية أوسع بضرورة الاحترام التام لحقوق المرأة، والدور الفاعل الذي يمكن لها القيام به في الوصول إلى سورية أفضل.	
الإجراء 2.1	أثناء الأزمة تصميم وتنفيذ برامج تدريب المدربين وبرامج التدريب الهادفة إلى تزويد السيدات السوريات بالمعرفة المعقدة لحقوقهن التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وفي قرار الأمم المتحدة رقم 1325.
بعد الأزمة	إطلاق حملات إعلامية تهدف إلى توصل المجتمع السوري لفهم أفضل لحقوق المرأة التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وفي قرار الأمم المتحدة رقم 1325.
الإجراء 2.2	أثناء الأزمة تقديم الدعم لبناء قدرات السيدات السوريات بما يمكنهن من صياغة فهم قوي للوضع السياسي، وتزويدهن بالوسائل الضرورية التي تمكنهن من لعب دور الوسيط أو المبعوث الخاص في عملية السلام.
بعد الأزمة	تقديم الدعم لبناء قدرات السيدات السوريات بما يمكنهن من لعب دور الوسيط أو المبعوث الخاص في عملية السلام.

الوصف	
تحتاج السيدات السوريات لبرنامج بناء قدرات ملائم لتمكينهن من التوصل إلى فهم أفضل لديناميات السياسة المحلية والدولية، وجعلهن بالتالي أقدر على لعب دور الوسيط في أي مفاوضات محتملة.	
الإجراء 3.1	أثناء الأزمة تصميم وتنفيذ برامج تدريب خاصة لتزويد السيدات السوريات بديناميات السياسة المحلية والإقليمية والدولية.
بعد الأزمة	تصميم وتنفيذ برامج تدريب خاصة لتزويد السيدات السوريات بديناميات السياسة المحلية والإقليمية والدولية.

<p>ضمان المساعدة الفنية من قبل المانحين الدوليين لبناء بنى إدارية شاملة تساعد السيدات السوريات على التوصل لفهم أفضل للعمل السياسي، وللمساعدة على تنفيذ إجراءات مؤقتة خاصة تتضمن حصصاً للنساء.</p>	<p>أثناء الأزمة بعد الأزمة</p>	<p>الإجراء 3.2</p>
<p>الركيزة الرابعة ضمان أن تحترم كافة القوانين السورية في مرحلة ما بعد الأزمة حقوق المرأة وأن تحميها بشكل تام. الوصف</p>		
<p>يبدو لزاماً بمكان أن تقدم سورية في مرحلة ما بعد الأزمة حقوقاً وفرصاً متكافئة لكلا الجنسين، وبالتالي توفر مراجعة شاملة ومنهجية للقوانين بهدف تعديل وإلغاء تلك القوانين والتشريعات التي لا تنص على مثل هذه المساواة التامة، واستبدالها بأخرى جديدة غير منحازة.</p>		
<p>تنفيذ مراجعة شاملة ومنهجية للدستور السوري، والقوانين والمراسيم والتشريعات المتعلقة بها بهدف إحلال الاحترام التام لحقوق المرأة، وحماية السيدات ضد التمييز والعنف الجنسي الذي يمارس عليهن.</p>	<p>أثناء الأزمة بعد الأزمة</p>	<p>الإجراء 4.1</p>

3.5 التنفيذ والتمويل

سيقوم ملتقى سوريات يصنعن السلام بتنفيذ الاستراتيجية إلى حين إحداث الحركة الوطنية النسائية الديمقراطية، التي ستتولى منذ إحداثها تنفيذ الاستراتيجية.

وستكون هذه الحركة المنظمة المسؤولة عن تنفيذ كافة النشاطات المختلفة المدرجة في الاستراتيجية، وذلك خلال الأزمة الدائرة في البلاد وبعدها.

ويمكن توفير التمويل لهذه الاستراتيجية من المصادر التالية:

- رسوم الانتساب والرسوم السنوية التي تتوفر لكل من ملتقى سوريات يصنعن السلام و الحركة الوطنية النسائية الديمقراطية
- حملات جمع التبرعات
- الهبات التي تقدمها المنظمات المحلية والدولية
- هبات تقدمها الدولة السورية في مرحلة ما بعد الأزمة